مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ملف العدد

حرب غـــزة
وآفاق التسوية

آفاق استراتيجية

دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

السنة الثالثة – العدد التـــاسع – يوليـــو ٢٠٢٤

آفاق استراتيجية

سلسلة دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ويُشارك في إعدادها نخبة من المفكرين والباحثين، وتقدم رؤى وتحليلات بشأن أهم القضايا المطروحة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

ملف العدد

حرب غـــزة وآفاق التسوية

رئيـس المركـز

د. أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

د. نهلة السباعي

رئيـس محـور دعم القرار

إشـــــراف

د. خـديجـة عـرفـــة

رئيـس محـور التواصـل المجتمـعي

مديـر التحـــرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

التصميم الجرافيكي

م. أيمن الشـريف

م. ديـنـا عـمـرو

أ. أسـمـاء صـلاح

المـراجـعـــة

أ. عبد الله يوسف

أ. فاطمة فـاروق

الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعكـس بالضـرورة رأي أو سـيـاسـة مركـز المعلومات ودعم اتخـاذ القرار

العـدد (٩) – يوليـو ٢٠٢٤

حقوق النشر محفوظة

لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري

قـراءة في كتاب "النظـام الـدولي الـراهـن.. أيّ ضمانات للأمن الدولي؟

أ. د. إدريس لكريني

أستـاذ العـلاقـات الـدولـيـة ومـديـر مـختـبـر الـدراسـات الـدسـتـوريـة وتـحـلـيـل الأزمـات والـسـيـاسـات - المـغـرب

"النظام الدولي الراهن أضحى في مواجهة ظواهر أمنية معقدة، بالنظر إلى تصاعد التهديدات غير الدولاتية (أي مصدرها غير الدول)، وبروز مخاطر غير عسكرية كالهجرة وتلوث البيئة والأوبئة والأمراض المعدية والجرائم المنظمة والرقمية، تطرح في مجملها إشكالات قانونية وإنسانية جمة."

في الوقت الذي كان العالم يشهد فيه تحولات متسارعة؛ على إثر انهيار جدار برلين باعتباره أحد معالم الحرب الباردة، وما تلا ذلك من سقوط فجائي للمنظومة الاشتراكية، وزوال الاتحاد السوفيتي كموضوع للقانون الدولي، خرج الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب في عام ١٩٩٠ لـ "يبشر" العالم ببزوغ "نظام دولي جديد" سمته احترام حقوق الإنسان، وتشجيع الممارسة الديمقراطية عبر العالم، والمحافظة على البيئة، وتفعيل دور الأمم المتحدة، بما يضمن تحقيق السلم والأمن الدوليين.

هذا وتشير متغيرات "النظام الدولي" إلى دلالات مختلفة، كتوزيع القوة بين الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدولية، ووجود قواعد وضوابط تؤطر للتفاعلات الدولية خلال مرحلة ما، كما يهدف النظام الدولي في جزء كبير منه، سواء كان تعدديًّا أو ثنائيًّا أو أحاديًّا إلى تحقيق قدر من الاستقرار والأمن.

وفي هذا السياق، صدر عن مركز تكامل للدراسات والأبحاث ومطبعة قرطبة (الطبعة الأولى ٢٠٢٣) كتاب للدكتورة "مليكة زخنيني"، أستاذة القانون الدولي والعلاقات الدولية، بجامعة السلطان مولاي سليمان في المغرب، تحت عنوان: **"النظام الدولي الراهن.. أي ضمانات للأمن الدولي؟"**، وهو يقع في ٤٦٦ صفحة من الحجم المتوسط، حاولت من خلاله الباحثة اقتحام موضوع شائك، يمثل بإشكالاته ومحاوره الأساسية إضافة نوعية للبحث العلمي في المنطقة العربية، ومحاولة رصد ما إذا كانت هناك فرص لتحقيق الأمن في ظل النظام الدولي الراهن. وعمومًا، ينطوي الكتاب على قدر كبير من الأهمية لاعتبارات عدة، نذكر من بينها:

- الظرفية التي صدر فيها، حيث يشهد العالم تطورات مذهلة وتحالفات وتموقعات اقتصادية واستراتيجية جديدة، تعكسها الطموحات الروسية والصينية في إرساء نظام دولي تعددي، تلعبان فيها أدوارًا وازنة، انسجامًا مع قوتهما ووزنهما الإقليمي والدولي.
- التبدلات التي طالت مفهوم الأمن الذي تجاوز المقاربات التي كانت تربطه بغياب التهديدات

العسكرية فقط، وارتباطه بعناصر أشمل وأوسع في علاقة ذلك بالمخاطر العابرة للحدود، في صورها البيئية والرقمية والصحية، وفي علاقتها أيضًا بتنامي نشاط الجماعات المسلحة والشبكات التي تنشط في مجال الجرائم الدولية المنظمة.

- تطور مفهوم القوة، الذي تجاوز في دلالته المقومين العسكري والاقتصادي، إلى محددات أخرى رقمية وتكنولوجية ومعلوماتية وثقافية ضمن ما يسمى بالقوة الناعمة.
- يقدم الكتاب إطارًا مرجعيًّا يرصد مختلف المفاهيم بشكل دقيق كالنظام الدولي والأمن، والسيادة والعنف والشرعية والأمن الجماعي.
- ترصد المؤلفة أيضًا مجمل التحولات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.
- تسليط الضوء على "النظام الدولي الراهن" وعلاقته بالأمن الدولي سلبًا وإيجابًا.
- يطرح المؤلف إجابات مستندة إلى الممارسات الدولية، بصدد ما إذا كان تحقّق رهان الأمن على ضوء هذا النظام.

أما فيما يتعلق بمضامين الكتاب، فقد تطرقت الباحثة إلى نظام الثنائية القطبية بصراعاته وتوازناته المختلفة، واعتبرت أنه لعب دورًا كبيرًا في تجنيب العالم حربًا شاملة على الرغم من الأزمات القاسية التي شهدها العالم خلال الفترة (أزمة برلين لعام ١٩٦١، وأزمة الصواريخ الكوبية لعام ١٩٦٢..) والتي تم تدبيرها خارج نطاق الأمم المتحدة، في إطار توافقات بين العملاقين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، واللذين يملكان إمكانات عسكرية أسهمت في تحقيق السلام من خلال عنصر الردع.

واعتبرت الكاتبة أن عالم ما بعد الحرب الباردة ظلّ محكومًا بظاهرة العولمة، وما طرحته من فرص وإشكالات لها علاقة بتبدل مفهوم السيادة، والحدود المفتوحة، والخصوصية، وتدفق السلع والخدمات والمعلومات، وتراجع أدوار الدولة.. مبرزة أن النظام الدولي الراهن أضحى في مواجهة ظواهر أمنية معقدة، بالنظر إلى تصاعد التهديدات غير الدولاتية (أي مصدرها غير الدول)، وبروز مخاطر غير عسكرية كالهجرة وتلوث البيئة والأوبئة والأمراض المعدية والجرائم المنظمة والرقمية، تطرح في مجملها إشكالات قانونية وإنسانية جمة.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الخلاصات، أقرت من خلالها بأن العالم لا يبدو في أحسن الأحوال أمنيًّا، مع بروز مخاطر جديدة وقوى نووية صاعدة، كما أكدت أيضًا أن النظام الدولي الراهن يتميز بظهور السوق كفاعل إلى جانب الدول؛ ما أثّر بشكل كبير في صناعة القرار العالمي وترتيب الأولويات.

وتضيف بأن الثقة في قدرة الأسواق على مِلء الفراغ الذي ترتب عن تقلص دور الدولة ووظائفها، تآكلت مع توالي الأحداث والأزمات (أحداث ١١ سبتمبر لعام ٢٠٠١، والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وجائحة كورونا لعام ٢٠١٩)، لتعود الدولة بقوة إلى الواجهة، غير أنها تعود (الباحثة) لتؤكد مرة أخرى أن الدولة بمفردها ومهما بلغت إمكاناتها وقوتها تظل غير قادرة على كسب تحقيق رهان الأمن الدولي ومواجهة التهديدات المعقدة والعابرة للحدود إلا في إطار جماعي سمته التنسيق والتعاون مع باقي الدول والفاعلين الدوليين.

كما اعتبرت أن منظومة القيم الليبرالية التي كرّسها "النظام الدولي الراهن" والمتزامن مع الثورة التكنولوجية، تشجع على بروز "تقوقعات هوياتية" بمعنى الانسحاب من التفاعلات الدولية والتركيز

على معطيات وتحديات الداخل؛ مما يؤثر بالسلب على الأمن الدولي.

وفي هـذا الإطـار، طرحت الكاتبة مجموعة من القضايا الإشكالية المعقدة والمتشابكة بشأن النظام الدولي الراهن وطبيعته، ذلك أن مستقبل القطبية الأمريكية المعلنة من جانب واحد، أصبحت محل تساؤل، مع تصاعد الطموحات الصينية والروسية، وتنامي الرفض العالمي للسياسات الأمريكية التعسفية وتوجهاتها العالمية.

ويقدم لنا الكتاب أرضية علمية واقعية، تسمح باستقراء مستقبل النظام الدولي، خصوصًا وأن هناك ثلاث محطات دولية مفصلية، برزت خلال الآونة الأخيرة ويتعلق الأمر بجائحة كورونا (أولًا)، التي خيمت بظلالها القاتمة على العالم بأسره، وكشفت الكثير من الاختلالات التي طالت المنظومة الدولية لإدارة الأزمات والكوارث، وأبانت عن خطورة الأوبئة والأمراض الخطيرة العابرة للحدود كأحد العوامل المهددة للسلم والأمن الدوليين؛ حيث أسهمت الجائحة في ترسيخ مفهوم واسع ومتطور لهذا الأخير (السلم والأمن الدوليين)، كما سمحت بعودة الدولة بقوة فيما يتعلق بتأمين مختلف الحاجيات المجتمعية، وكذا تعزيز الأمن على المستويين الوطني والدولي. كما دفع الوباء الكثير من الدول إلى اعتماد سياسات الانكفاء في زمن العولمة، كسبيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات، وجعل البعض الآخر يتجه إلى تطوير العمل الجماعي، من خلال تنسيق الجهود والتعاون لكسب رهانات مشتركة، ومواجهة مختلف المشكلات والتحديات بقدر من النجاعة.

وتبرز الكثير من الوقائع والأحداث الدولية أن الكوارث والحروب والأزمات القاسية التي مر بها العالم، كثيرًا ما اقترنت بإجراءات دولية لاحقة سعت فيها الدول إلى استقاء الدروس، عبر إرساء ترتيبات وإحداث آليات جديدة، كان لها الأثر في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وهو ما تأكد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بإحداث عصبة الأمم، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس هيئة الأمم المتحدة.

ومن جهة ثانية تبرز الحرب الروسية في أوكرانيا التي تجري رحاها داخل الفضاء الأوروبي، عودة القوة الخشنة إلى الواجهة، وهي محطة تحمل أكثر من دلالة؛ فيما يتعلق بعودة روسيا إلى الواجهة الدولية بقوة رافضة تهديد مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، بعدما واجهت الطموحات الأمريكية المتعلقة بتمدد حلف "الناتو" على مشارفها، وبخاصة من الجهة الشرقية على الحدود مع أوكرانيا التي ظلت تعتبرها روسيا خلفية استراتيجية بالنسبة إليها.

لا شك أن هذه الحرب ستلقي بظلالها على مستقبل السلم والأمن الدوليين وآفاق النظام الدولي أيضًا، خصوصًا وأن روسيا وجدت فيها فرصة لإرسال مجموعة من الرسائل للولايات المتحدة بأن النظام الذي قادته هذه الأخيرة، لم يفضِ إلى تفعيل الأمم المتحدة أو كسب رهانات الديمقراطية، وحماية البيئة وحقوق الإنسان، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، حيث اعتادت واشنطن توظيف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حماية مصالحها وحلفائها، كما أنها المحطة (الحرب الروسية في أوكرانيا) التي تورطت فيها الكثير من الدول الغربية في نزاع مكلف، لم يستطع مجلس الأمن إيقافه، ويظل الرابح الأول فيه هو أمريكا؛ مما يطرح أكثر من سؤال حول مستقبل الأمن الأوروبي والتحرر من الهيمنة الأمريكية في هذا الخصوص، وإمكانية عسكرة القارة الأوروبية مع توجه بعض الدول الأوروبية، كألمانيا وغيرها نحو استثمار إمكانات مالية ضخمة في مجال التسلح.

أما المحطة الثالثة، فهي العدوان الإسرائيلي على غزة، والذي تتذرع فيه إسرائيل بممارسة حق الدفاع الشرعي، وقد كشف هذا العمل الإجرامي الذي اتخذ مظاهر من استهداف الأطفال والمسنين والمستشفيات، وتجويع السكان وممارسة الإبادة الجماعية في حقهم، وهم شعارات "النظام الدولي الجديد"، وأبرز حجم الانتهاكات والخروقات التي تطال قواعد القانون الدولي، دون محاسبة، وأبان عن هشاشة الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك ضعف عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية كمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

هذا ويمرّ العالم في الوقت الراهن بمرحلة حرجة ومفصلية، ويقف أمام مفترق طرق، وبخيارين مفصليين؛ فإما تكريس مزيد من الفوضى، وفقدان المؤسسات الدولية لمزيد من المصداقية في ظل الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية المقرونة بخرق قواعد القانون الدولي وتهديد السلم والأمن الدوليين، وإما تعزيز التعاون وإرساء نظام تعددي متوازن، والانكباب على الأولويات الدولية المرتبطة بتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال احترام قواعد القانون الدولي، وتفعيل المؤسسات الدولية.

على أن هناك كثيرًا من المعطيات الواقعيّة التي تؤشر على اقتراب حدوث تغيّرات في أركان النظام الدولي القائم، باتّجاه تعددية تلعب فيها الولايات المتّحدة دورًا وازنًا إلى جانب قوى دوليّة أخرى كالصّين وروسيا والاتّحاد الأوروبي، وهو ما قد ينعكس إيجابًا على الأمن الدولي.